

فاروشا جبهة صراع جديدة بين تركيا واليونان

● إسطنبول - أعادت قبرص الشمالية التي تسيطر عليها تركيا فتح جزء من شاطئ فاروشا المهجور منذ الصراع على الجزيرة المقسمة في 1974، في خطوة أدانها القبارصة اليونانيون وأثارت قلقا دوليا.

وقال المتحدث باسم الحكومة القبرصية اليونانية كيرياكوس كوسيسوس، إن هذا "العمل غير القانوني والاستفزازي الذي قامت به تركيا سيدان أمام مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي باعتباره عملا ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وخلاصات المجلس الأوروبي"، فيما أكد أوليفر فارهيلي، المفوض المعني بتوسيع الاتحاد الأوروبي، أن "هذا لا يساعد جهود خفض التصعيد في المنطقة".

ويرى مراقبون أن الخطوة الأحادية التركية في جزيرة قبرص قد تؤثر على نزاع انقره مع نيقوسيا وأثينا العضوين في الاتحاد الأوروبي بشأن الحقوق الإقليمية في شرق البحر المتوسط.

وقال المتحدث باسم الحكومة اليونانية إن بلاده تدعو تركيا إلى التراجع عن إعادة فتح منتجع شاطئ فاروشا المقفر في شمال قبرص، محذرا من أن أثينا ونيقوسيا على استعداد لترح القضية أمام اجتماع لزعماء الاتحاد الأوروبي الأسبوع المقبل.

ومارست قبرص، بدعم من اليونان، ضغوطا لفرض عقوبات من الاتحاد الأوروبي على تركيا بسبب تنقيحها عن النفط والغاز في مناطق حول الجزيرة. وسوف تطرح هذه القضية للنقاش من جديد في ديسمبر.

ويُنظر إلى فاروشا باعتبارها ورقة مساومة في المواجهة المستمرة منذ عقود بين الشمال الخاضع للسيطرة التركية والجنوب الذي تسيطر عليه اليونان، حيث طالب الأخير بعودته إلى سكانه الأصليين، القبارصة اليونانيين.

وأدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الإعلان كما أدانته الاتحاد الأوروبي أيضا.

وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمم المتحدة في بيان إن "الأمين العام شدد على ضرورة تجنب أي إجراءات أحادية من شأنها أن تثير التوترات في الجزيرة وتقوض العودة إلى الحوار أو نجاح المحادثات مستقبلا".

وأدان مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية جوزيب بوريل بتصريح مماثل، قائلا إن الاتحاد الأوروبي "يشعر بقلق عميق" وأن التطورات في فاروشا "ستسبب توترات أكبر وقد تعقد الجهود الرامية إلى استئناف محادثات التسوية القبرصية". واحتلت تركيا الثلث الشمالي من قبرص

ترامب أم بايدن: رؤى متباينة في إيران حيال انتخابات الرئاسة الأميركية

تحسن الوضع الاقتصادي في طهران مرتبط بتغيير سياسات واشنطن



إيران ستفاوض في نهاية المطاف على اتفاق جديد

تستعد بدورها لاختيار خلف لروحاني في انتخابات مقرة في 18 يونيو 2021. ويرى الاقتصادي الإصلاحي سعيد ليلان أن ترامب سيكون خيارا يفضله "المحافظون (في إيران)، خصوصا المتشددين منهم".

ويوضح أن "مقاربة أميركية متشددة (حيال طهران)، تؤدي أيضا إلى تشدد سياسي في إيران. لكن ليلان يامل في أن "يغير بايدن بشكل جدي من السياسة الأميركية حيال إيران، بحال وصوله إلى سدة الحكم".

وعلى الضفة المقابلة، يدفع سياسيون محافظون بوجود عدم توقع أي تغيير. ويقول حميد رضا ترقي، القيادي في حزب المؤتلفة الإسلامية المنضوي في تحالف القوى المحافظة الفائز بانتخابات مجلس الشورى مطلع العام، "بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية، لا فارق بين بايدن وترامب".

ويضيف ترقي أن الرهان على "انفتاح مع بايدن" مجرد "وهم"، لأن إيران "اختبرت في الوقت عينه الديمقراطيين والجمهوريين، ولم يلتزم أي منهم مسارا يتيح حل المشكلات".

ويرى متابعون أن استمرار العقوبات والاتفاق مرتبط بنتائج الانتخابات الأميركية، فإما كان الفائز سيكون هناك إطار للتفاهم والتفاوض والمساومات، لكن شكل ذلك الإطار سيتوقف على من سيكون الرئيس الأميركي القادم.

ويؤكد المحلل الإيراني المتخصص في العلاقات الأميركية الإيرانية والاتفاق النووي علي أكبر داريني، أن "واشنطن اليوم تسعى بكل قوتها إلى إلغاء هذا الاتفاق بشكل تام، بعقوبات ثقيلة وتضييق على الاقتصاد، وفي حال إلغائه قبل فوز بايدن فلا يمكن العودة إلى الاتفاق بأي طريقة، كذلك إذا فاز بايدن فلن تكون العودة إلى الاتفاق بالسهولة التي يتحدث عنها المتفائلون بفوزه".

وحسب صندوق النقد الدولي، يتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإيراني بنسبة ستة في المئة في 2020، بعدما خسر الناتج المحلي ما نسبته 5 و7 في المئة من قيمته على التوالي في 2018 و2019.

وما زاد الطين بلة، تفشي فيروس كورونا منذ فبراير، ليجعل من إيران أكثر الدول تضررا بكوفيد - 19 في الشرق الأوسط. وتسببت الجائحة بانأثر سلبية إضافية على اقتصاد إيراني يربح تحت عبء العقوبات وارتفاع نسبة التضخم.

ولا يلقي التبرير الأميركي بأن العقوبات لا تطال الشعب في إيران بل تستهدف السلطة السياسية، إذ أنها صاغية في طهران، حيث يدين المسؤولون بشكل شبه يومي، "حربا اقتصادية" تشنها الولايات المتحدة على بلادهم.

وكرر مسؤولون مثل الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف وغيرهم، التأكيد بأن إيران لا تكترت باسم الفائز في الانتخابات الأميركية.

وفي المقاربة الرسمية، يعد ترامب الباحث عن ولاية ثانية من أربع سنوات، ومناقسه بايدن، وجهين لعملة واحدة، ويمثلان "الاستكبار العالمي" و"الشیطان الأكبر" و"العدو"، وهي مفردات تحضر مرارا في الخطاب السياسي للجمهورية الإسلامية، لدى الحديث عن الولايات المتحدة.

لكن في شوارع طهران، لا يخفي إيرانيون ميلهم لصالح بايدن، لاسيما بعد التجربة المريرة مع رئيس لا يبدو عازما على التخلي عن سياسة "الضغوط القصوى" في حال إعادة انتخابه.

أما المرشح الديمقراطي، فابدي في مقالة رأي نشرت في سبتمبر، نيته الاقتراح على إيران حوض "مسار موثوق به للعودة إلى الدبلوماسية" في حال فوزه، ملمحا إلى إمكان عودة واشنطن للاتفاق النووي في حال عودة

منذ تشديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب للضغوط الاقتصادية على إيران، راهن النظام في طهران على ما أسماه بمرحلة "الصبر الاستراتيجي" والانخراط في مقاومة الضغوط حتى نهاية فترة ولايته، أملا في التعامل مع قيادة جديدة أقل قسوة وأكثر ميلا للدبلوماسية. ومع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة في 3 نوفمبر المقبل وتقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن في استطلاعات الرأي تتربط طهران بتغير ملامح السياسة الخارجية الأميركية تجاهها.

● طهران - تحتل الانتخابات الرئاسية الأميركية حيزا مهما في النقاشات اليومية في إيران وتثير رؤى متفاوتة بين آمل بالتغيير ومال مخيبة لتجارب سابقة، بعد عامين من سياسة "الضغوط القصوى" التي اعتمدها إدارة دونالد ترامب تجاه الجمهورية الإسلامية.

وتثير السياسة الداخلية الأميركية اهتماما في إيران بعد نحو 40 عاما من علاقات مقطوعة دبلوماسية وموترة واقعا، لاسيما وأن مواطني الجمهورية الإسلامية يلمسون في واقعهم اليومي، تأثير القرارات التي تتخذ في البيت الأبيض.

المحطة الأميركية البارزة حاليا من المنظار الإيراني هي الانتخابات المقررة في الثالث من نوفمبر المقبل، بين ترامب الذي يشغل منصبه منذ عام 2016، ومناقسه الديمقراطي جو بايدن.

وتقول زينب إسماعيلي، الصحافية في القسم الدولي لصحيفة شرق الإصلاحي، "وجهة النظر العامة (في إيران) هي أن نتيجة هذه الانتخابات ستكون محورية بالنسبة للشعب" فيما يرى محمد أمين تقيب زاده (28 عاما)، طالب الدراسات العليا في الجغرافيا السياسية، أن الظروف الراهنة تجعل "التحدث عن الانتخابات الأميركية أمرا طبعيا بالنسبة لنا".

أيا كان الفائز سيكون هناك إطار للتفاوض والمساومات، لكن شكل ذلك الإطار سيتوقف على من سيكون الرئيس القادم

وتحضر الانتخابات في نقاشات الإيرانيين، لكنها لا تنسجهم هواجس أخرى تشغل بالهم، أهمها الارتفاع المتواصل للأسعار، والتراجع الحاد في قيمة العملة المحلية، حيث يرتبط هذا الواقع الاقتصادي بشكل وثيق بتوجهات السياسة الخارجية الأميركية. وفي العام 2018، قرر ترامب بشكل أحادي الانسحاب من الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني المبرم مع القوى الكبرى عام 2015 في فيينا، وأعاد فرض عقوبات قاسية على طهران، ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية الإسلامية.

واشنطن تفرض عقوبات جديدة على طهران

بعد إلى نتيجة، ويشير هؤلاء أيضا إلى إن وزارة الخزانة الأميركية يمكن أن تخفف من الدعايات الإنسانية من خلال إصدار خطابات للشركات تسمح بمبيعات معينة.

وتأتي الخطوة، التي ستفصل إيران فعليا عن المنظومة المالية العالمية، بعد أسابيع من إعلان واشنطن عن إعادة فرض العقوبات الدولية على الجمهورية الإسلامية وهو ما قوبل برفض حلفاء أوروبيين كبار ومعظم أعضاء مجلس الأمن، وفي مقدمتهم روسيا والصين. ومن شأن عودة عقوبات الأمم المتحدة أن تُلزم إيران بتطبيق جميع الأنشطة

البنوك القليلة المتبقية التي لا تخضع حاليا لعقوبات ثانوية، في خطوة تقول الحكومات الأوروبية إنها من المرجح أن تقلص القنوات التي تستخدمها إيران لاستيراد السلع الإنسانية، مثل الغذاء والدواء.

ويقول المدافعون عن الخطوة، إن فرض المزيد من العزلة على التجارة الإيرانية يتماشى مع جهود إدارة ترامب لـ"سحق" الاقتصاد الإيراني قصد إجبار طهران على الجلوس على طاولة المفاوضات والتفاوض حول اتفاق نووي جديد وفقا للشروط الأميركية، وهي استراتيجية لم تؤد

حملة صومالية على مواقع حركة الشباب الإسلامية

● مقديشو - دمر الجيش الصومالي الخميس عدة مواقع لحركة الشباب في محافظة شبيلي السفلى والوسطى، فيما تركز الحركة الإسلامية المتطرفة هجماتها بشكل خاص على البلدات الاستراتيجية التي ضعف فيها نفوذها مؤخرا.

وزكرت إذاعة القوات المسلحة الصومالية أن قوات الكوماندوز نفذت عملية عسكرية في محافظتي شبيلي السفلى والوسطى، أسفرت عن مقتل مسؤول ميليشيات الشباب عن منطقة بصره، التابعة لمدينة بلعد. كما أدت العملية إلى ضبط شاحنة مفخخة أعدتها الميليشيات المتطرفة، إضافة إلى تدمير محكمة تابعة لها.

وقال قائد الجيش أنوا يوسف راجي إن الهدف من هذه العملية تدمير مواقع ميليشيات الشباب، وقد نجحت القوات في تدمير مخابئ لها، مشددا على استعداد الجيش لتطهير الصومال من المتمردين.

ويخوض الصومال حربا منذ سنوات ضد حركة الشباب التي تأسست مطلع 2004، وهي حركة مسلحة تتبع قريبا لتنظيم القاعدة، تبنت العديد من العمليات الإرهابية التي أودت بحياة المئات. وتعد حركة الشباب في الصومال واحدة من الحركات الإرهابية التي احتفظت ببيعتها لتنظيم القاعدة، رغم الصعود القوي لتنظيم داعش الإرهابي خلال السنوات الأخيرة، ومبايعته من طرف تنظيمات إرهابية كثيرة في أفريقيا،

عصابات وينفذون هجمات انحرافية. وتسعى قوات دولية لمساعدة الصوماليين في حربه ضد الإرهاب وضد حركة الشباب، على غرار الأميركيين الذين يشكلون رأس الحربة في مواجهة الحركة الإرهابية.

وبالرغم من تلقيها ضربات موجعة في السنوات الأخيرة لاسيما بعد طردها من العاصمة مقديشو، إلا أن الحركة المتطرفة لا تزال تنفذ هجمات دموية بانت تترك القوات الصومالية والقوات الأميركية. وتظهر هجمات حركة الشباب قدرتها على إلحاق أضرار بالغة في الصومال والمنطقة، رغم خسارتها السيطرة على مناطق مدنية رئيسية في الصومال.

وخسر الشباب أبرز معاقلهم بعد طردهم من مقديشو في عام 2011، إلا أنهم لا يزالون يسيطرون على مناطق ريفية واسعة يقودون انطلاقا منها حرب عصابات وينفذون هجمات انحرافية.

خسر الشباب أبرز معاقلهم بعد طردهم من مقديشو في 2011، إلا أنهم لا يزالون يسيطرون على مناطق ريفية واسعة